

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٤٣٥

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد رافيناثا آرياسينها (سري لانكا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-03696(A)



* 1 8 0 3 6 9 6 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٤٣٥ لمؤتمر نزع السلاح. لديّ على قائمة المتكلمين لجلسة هذا المساء، استمراراً من جلسة الصباح، الوفود التالية: فرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وبيلاروس، وهولندا، وإندونيسيا، وشيلي. إذا كانت هناك أي وفود أخرى لم أذكرها، أرجو إبلاغ الأمانة بذلك. الصين، شكراً لكم. في حالة وجود أي طلبات أخرى أثناء سير الجلسة، يُرجى تمريرها إلى الأمانة. موعد انتهاء جلستنا اليوم هو الساعة ١٧/٠٠، لإتاحة الوقت للاجتماعات التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. أعطي الكلمة الآن لسفيرة فرنسا.

السيدة غيتون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): السيد الرئيس، بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أهنئكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأرجو لكم كل النجاح في الاضطلاع بمهامكم. أود أيضاً أن أرحب بالسيدة ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح. إن التزامها بدعم آلية نزع السلاح يبعث برسالة هامة تدعونا جميعاً إلى النهوض بمسؤولياتنا.

وتؤيد فرنسا تمام التأييد البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف إلى ذلك بضع ملاحظات بصفتي الوطنية. في العام الماضي، لاحظ وفدي بعين القلق أن البيئة الأمنية الدولية تنزع إلى التفاقم. وبدلاً من أن يتراجع هذا الاتجاه، تعاظمت شدته، على النحو المبين في الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن الوطني لعام ٢٠١٧، الذي أُعدّ بتكليف من رئيس الجمهورية الفرنسية، السيد إيمانويل ماكرون، في اليوم التالي لانتخابه. والمقصود بتلك الوثيقة المهمة، التي نشرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، هو بيان الإطار الاستراتيجي لصوغ صك التخطيط العسكري للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٥، الذي سيرتفع بمقتضاه الإنفاق الدفاعي لفرنسا إلى ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٥.

ويستوعب الاستعراض الاستراتيجي الدروس المستفادة مما شهدته الفترة المنقضية منذ نشر الورقة البيضاء بشأن الدفاع لعام ٢٠١٣، من بزوغ سياق استراتيجي متقلب وغير قابل للتنبؤ، يتسم بمستوى مرتفع ومستديم من مخاطر الإرهاب، وتزامن الأزمات، وتزايد نزعات إثبات السطوة عسكرياً من جانب بعض القوى الراسخة أو الناشئة، وتَضَعُصُعُ الأطر المتعددة الأطراف، وتضاعف الثوران التكنولوجي بخطى متسارعة. وفي هذا السياق، يتناول الاستعراض الاستراتيجي مصالح فرنسا وتطلعاتها بشأن دفاعها عن نفسها وعن أوروبا، بما في ذلك السلام والأمن الدوليان. وعلى هذا الأساس، يحدد الاستعراض أهم القدرات اللازمة للقوات المسلحة الفرنسية. ولن أخوض في تفاصيل هذا الاستعراض، الذي يمكنكم الاطلاع عليه على موقعنا الشبكي، ولكنني أود أن أوجه الانتباه إلى بعض جوانبه.

يلقي الاستعراض الضوء على التحول في النظام الدولي المنبثق من الحرب الباردة، الذي يتراجع حالياً ليخلي المجال لبيئة متعددة الأقطاب وعارمة التغير، ملمحاًها الرئيسيان هما عدم الاستقرار وعدم القابلية للتنبؤ. ويعتمد عدد متزايد من القوى الراسخة أو الناشئة في المناطق المضطربة إلى بسط السطوة العسكرية مع انتهاج سياسة القوة أو سياسة الأمر الواقع. وهذه النزعة إلى إثبات السطوة تؤجج التنافس على الحصول على الموارد والسيطرة على المجالات الاستراتيجية المادية والافتراضية، بما فيها المحيطات والمجالات الجوية والفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني. وفي بعض الحالات، تقتزن بهذه التطورات تحديات مباشرة للمؤسسات والمعايير الدولية المقصود بها تقييد استخدام القوة والحد من الانتشار المقلق لأسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها. وتعتمد استراتيجيات القوة هذه على استحداث أساليب عمل جديدة مؤسسة على غموض النوايا

واستخدام التدابير العسكرية وغير العسكرية لتخويف الكيانات الأخرى أو زعزعتها، مما يؤدي إلى تفاقم مخاطر التصعيد.

وأصبح يتعين علينا أيضاً التعامل مع منازعات أشد خشونة ومع خصوم يمكن أن يكونوا أفضل تسليحاً. ونتيجة لتزايد مخزونات الأسلحة التقليدية وانتشار المعدات التقليدية الحديثة والتطورات التكنولوجية، أصبح في مقدور عدد متزايد من الكيانات من الدول ومن غير الدول الحصول على قدرات عسكرية متقدمة. وعلاوة على ذلك، أصبح اكتساب القدرات التي كانت، حتى وقت قريب، حكراً على الدول، أمراً ميسوراً على نطاق واسع من جراء انتشار التكنولوجيات المدنية الجديدة. وهذه التطورات عندما تترافق معها مسارات عمل مبتكرة، تؤثر لا محالة في القدرات التكنولوجية والتشغيلية للقوات المسلحة في جميع البيئات، من البر والبحر إلى الجو والفضاء الإلكتروني. والواقع أن الفضاء الإلكتروني أخذ في أن يصبح بذاته مجالاً من مجالات المواجهات المحتملة، وهو ما يمكن أن يصير إليه الفضاء الخارجي أيضاً يوماً ما.

إن الفتوحات التكنولوجية التي نشهدها تسفر عن فرص جديدة، ولكن تنتج عنها أيضاً مواطن ضعف جديدة. فالتغيرات التكنولوجية الثورية المتسارعة في حقول الممارسات المدنية تنطوي على العديد من التطبيقات العسكرية المحتملة في مجالات الذكاء الاصطناعي، والمنظومات الروبوتية، والتواصل الشبكي للمنظومات، والتكنولوجيا الأحيائية. وقد أصبحت لمنجزات التقدم في مضمار التكنولوجيا الرقمية أهمية بالغة في تسيير حياة مجتمعاتنا، بما فيها دولنا وقواتنا المسلحة. وصار الفضاء الإلكتروني متسماً حالياً بتعدد أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، وضعف الإطار القانوني، وبما يواجه المحققين من صعوبات في سعيهم إلى تحديد هوية مرتكبي الاعتداءات في هذا المجال. كما أن هذا التطور أخذ ينشئ مواطن ضعف جديدة تجعل مسألة السيادة الرقمية من الأمور ذات الأولوية.

إن الاستعراض الاستراتيجي الذي أُجري في فرنسا يدعونا الآن أكثر من أي وقت مضى إلى التصدي للتحديات العديدة الراهنة بوعي قوامه المسؤولية والواقعية والتصميم. وهو يدركنا بأنه لا يمكننا أن نكفل المصادقية لأهدافنا المشتركة في مجال نزع السلاح إلا من خلال جهود مترابطة ترمي إلى تبديد التوترات الدولية، وكفالة الاحترام الراسخ للقانون الدولي، والدفاع عن الحاجة إلى الحوار والتعاون على الصُّعد الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وعلى الرغم من الصعوبات الماثلة، يجب أن نكون على أهبة الاستعداد للتصدي للتحديات العديدة التي تنتظرنا في هذا العام. وستؤدي فرنسا دورها في ذلك المسعى أداً فعالاً.

وفي عام ٢٠١٨، ستُعقد الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. وبما أن الخطر الناجم عن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها قد ازداد في الأشهر الأخيرة، فإننا مسؤولون مسؤولية جماعية عن حماية وتعزيز نظم عدم الانتشار المنشأة بموجب الصكوك الرئيسية في هذا المجال، بما فيها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وسنولي انتباهاً شديداً بقدر خاص لأفعال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي صعدت في العام الماضي ما تقتفه من استفزازات مخلة بالاستقرار في انتهاك صارخ لقرارات متعددة لمجلس الأمن. وفي مواجهة هذه الأفعال، تقع على عاتقنا مسؤولية التأكيد مجدداً على حرمة قاعدة عدم الانتشار، ودفع نظام تلك الدولة إلى طاولة المفاوضات وصولاً إلى تجريد شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي تجريداً كاملاً وقابلاً للتحقق منه ولا رجعة فيه. ويجب أن نضمن لدورة استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن

تداوم على إيلاء معالجة هذه الأزمة أعلى درجات الأولوية. وستولي فرنسا أيضاً اهتماماً وثيقاً لمسألة ما إن كانت خطة العمل الشاملة المشتركة تُنفَّذ تنفيذاً كاملاً. والحزم والتوازن أمران لازمان لمواصلة معالجة مختلف مُسبِّبات القلق الدولي إزاء إيران، ولا سيما ما يتعلق منها بقرار مجلس الأمن ٢١٣١ (٢٠١٣).

وستضطلع فرنسا بدور نشط بوجه خاص في الدعوة إلى اتباع نهج عملي وتدرجي لنزع السلاح النووي يراعي مراعاة تامة السياق الأمني. وهي تعارض لهذا السبب معاهدة حظر الأسلحة النووية التي جرى التفاوض عليها بصورة متعجلة في العام الماضي في تجاهل تام لتدهور السياق الاستراتيجي وللدور الذي ما زال الردع النووي يؤديه في الحفاظ على الأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي، ولا سيما في أوروبا وآسيا. وفرنسا لم تشارك في التفاوض على هذا الصك ولا تعترض الانضمام إليه. وهذه المعاهدة غير ملزمة لنا ولا تنشأ عنها التزامات جديدة.

وبما أن نزع السلاح لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق تدابير عملية، وليس بموجب مرسوم، فإننا سنواصل العمل بعزم على تنفيذ الخطوات التالية ذات الأولوية من أجل نزع السلاح النووي: بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وبدء المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية المتضمنة فيها؛ والمشاركة النشطة، في هذا الصدد، في فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض استخدامها في صنع الأسلحة النووية، برئاسة كندا؛ والأعمال المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي، في إطار الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي وفريق الخبراء الحكوميين المنشأ هذا العام برئاسة النرويج.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية مع الإفلات التام من العقاب هو أيضاً أمر يثير لدى فرنسا قلقاً كبيراً. ومنذ عام ٢٠١٢، أفادت آليات التحقيق الدولية والصحافة والمنظمات غير الحكومية عن وقوع عدة مئات من الهجمات الكيميائية. وتفيد التقارير بأن ما يقرب من ١٤ ٠٠٠ شخص قد عُرضوا للمواد السُّمِّية وأن عدة مئات قد قُتلوا. والطابع المتكرر لهذه الهجمات، سواء في العراق أو سوريا أو في غيرها في آسيا، يمثل تحدياً خطيراً للحظر المفروض على الأسلحة الكيميائية. وفرنسا لا تقبل أن يكون بمقدور أي كيان أن يتحدى دون عواقب أرفع نظام في مجال عدم الانتشار.

ومن أجل ذلك، يُقترح اليوم إنشاء شراكة دولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية. فقد اجتمع في باريس اليوم ممثلو مجموعة تأسيسية تضم ٢٩ دولة من أجل التصديق على إعلان مشترك للمبادئ يتضمن سلسلة من الالتزامات، والمشاركة في المؤتمر الاستهلاكي لهذه الشراكة، التي أصبحت مفتوحة الآن أمام جميع الدول التي صدقت على اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وتمثل الأسلحة البيولوجية مبعثاً آخر للقلق الشديد. وقد تمكن اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر الماضي برئاسة ممتازة اضطلع بها زميلنا الهندي، السفير غيل، من تذليل صعوبات حقيقية فحظي بنتيجة موفقة. وستبذل فرنسا قصارها لضمان أن تتواصل الجهود لتعزيز ذلك النجاح.

وسيكون عام ٢٠١٨ عاماً هاماً جداً من عدة جوانب في مجال الأسلحة التقليدية. ومن أجل تحسين أمن الجميع، يجب أن نجدد عزمنا على إحراز تقدم في مجال نزع السلاح وعلى مكافحة انتشار الأسلحة التقليدية. ففي كل يوم، يؤدي الاتجار غير المشروع بالأسلحة وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع إلى سقوط عدد متزايد من الضحايا، بعضهم مدنيون. وهذه الأسلحة، سواء في أيدي كيانات من الدول أو من غير الدول، تغذي الإرهاب وتمثل حالياً الخطر الرئيسي على المجتمعات وعلى أمنها واستقرارها وازدهارها في عدد متزايد من البلدان.

وبناء على ذلك، ستبذل فرنسا كل ما في وسعها لكفالة نجاح المؤتمر الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي سيعقد في حزيران/يونيه المقبل برئاسة فرنسا. وسوف نبذل الجهود التي تكفل للأعمال التحضيرية لذلك الحدث الهام أن تكون جوهريّة وملموسة بقدر ما هي شفافة وجامعة. ومن الضروري أن نتعلم من التجارب الخاصة والشواغل المحددة التي تؤثر في كل منطقة وكل بلد على حدة. وأود أن أبلغكم أيضاً أن فرنسا عمّمت بالأمس سلسلة من الوثائق ستوفر الأساس اللازم لمشاورات غير رسمية جديدة ومفتوحة العضوية ستعقد يوم الاثنين، ٢٩ كانون الثاني/يناير، في الساعة ١٥/٠٠، في القاعة XXV بقصر الأمم.

ويجب على المجتمع الدولي، مدعوماً بالمجتمع المدني، أن يضاعف جهوده الرامية إلى تعزيز الاحترام للقانون الدولي الإنساني وتحسين التنفيذ العملي للصكوك القائمة وتحقيق عالميتها. وينطبق هذا على معاهدة تجارة الأسلحة، التي لن تحقق أهدافها كاملةً إلى أن تصبح معاهدة عالمية حقاً تضم معاً البلدان المصدرة والبلدان المستوردة وبلدان المرور العابر وبلدان النقل. وفرنسا، بصفتها نائب الرئيس، ستبذل المساعدة على تحقيق هذه الأهداف، وستبذل كامل الدعم للرئاسة اليابانية.

وينطبق هذا أيضاً على اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، التي حققت نتائج إيجابية يجب تعزيزها. ونحن نرى أن المناقشات المتعلقة بالمسألة المحتملة نشوؤها بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، التي بدأت في عام ٢٠١٣ بمبادرة من فرنسا، ثم واصلتها ألمانيا، ينبغي دمجها في إطار فريق الخبراء الحكوميين المعني بهذا الموضوع، الذي ستبدأ دورته الثانية في نيسان/أبريل من العام المقبل.

وفي سياق هذه الاتفاقية، يجب أن يستمر العمل أيضاً بشأن مسألة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، التي تودي بالعديد من الضحايا كل عام. وستواصل فرنسا توفير كل ما يلزم من الزخم والخبرات الفنية لإحراز تقدم في هذا المجال، بما في ذلك في سياق ما ستمارسه من مسؤوليات في عام ٢٠١٨ لدى توليها رئاسة المؤتمر السنوي العشرين للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول المعدّل الثاني الملحق بالاتفاقية.

السيد الرئيس، أنتم ستضطلعون بالمهمة الصعبة المتمثلة في صوغ برنامج عمل لهذا المنتدى بالتعاون الوثيق مع الرؤساء الآخرين لهذه الدورة. وأنا على يقين من أنكم، لدى توليكم لهذه العملية المعقدة، لن تدخروا جهداً في سعيكم إلى إخراج المؤتمر من حالة الوهن التي أحاطت به لفترة مفرطة الطول. وفي سياق هذا المسعى، يمكنكم التعويل على كامل الدعم والروح البناءة من جانب الوفد الفرنسي.

لقد أصبحت الحاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى إلى أن يرسخ المؤتمر من جديد مناخاً تسوده الثقة والحوار البناء، آخذاً في الاعتبار ما شهدته السنوات الأخيرة من تطورات وإنجازات. إن المناقشات الموضوعية التي جرت حتى عام ٢٠١٥ في إطار الجدول الزمني للأنشطة، أو في العام الماضي في إطار الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً، قدمت في هذا السياق مساهمة مفيدة يجب أن نعززها من أجل المضي قدماً هذا العام. ولكي يكون التحرك مطرداً ومتدرجاً صوب تحقيق التوافق في الآراء، يلزم توافر مزيد من التواصل بين الجهود المبذولة من الرؤساء المتعاقبين للمؤتمر. وينبغي أيضاً زيادة الجهد المبذول لتمكين المؤتمر من الإحاطة التامة بالأعمال المضطلع بها في المنتديات الأخرى لنزع السلاح، بما فيها أفرقة الخبراء الحكوميين، ولتعزيزه من المشاركة الكاملة في تلك الأعمال. ويجب أن نعمل على إقامة الصلات من جديد بين مختلف ركائز آلية نزع السلاح وعلى تعزيز الترابط بين أعمالنا تحقيقاً لمصلحة الجميع. وفي هذا الصدد، يمكننا التعويل على تلقي كامل الدعم من الوفد الفرنسي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة فرنسا على بياحها، وأدعو الآن ممثل المملكة المتحدة إلى أخذ الكلمة.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيادة الرئيس. واسمحوا لي أن أهنئكم بتوليكم دوركم، وأن أؤكد لكم كامل الدعم من وفدنا. واسمحوا لي أيضاً أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بعودة الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح إلى جنيف وبما تفضلت به من كلمات هذا الصباح. ولعل بإمكانني أن أطلب عن طريقكم، سيادة الرئيس، أن تعمم الأمانة نص ذلك البيان على جميع المشاركين في أعمال المؤتمر. وختاماً لذلك، اسمحوا لي أن أرحب بالزملاء الذين انضموا إلينا اليوم لأول مرة.

إن الغرض المميّز للأمم المتحدة هو الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، وتحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل. وهذه القيم هي القواعد المشبعة بما تحتل مكانة محورية في سياق المصلحة الوطنية للمملكة المتحدة وتشكل الأساس الذي يقوم عليه كل أمننا وازدهارنا الجماعيين. ولكن ليس من شك في أن البيئة الأمنية العالمية الراهنة تطرح تحديات تمتحن قيمنا ورؤيتنا وعزمنا على الدفاع عن تلك القواعد والمعايير ذاتها.

إن إجراء تجربة نووية سادسة وإطلاق ٢٠ قذيفة تسيارية، منها ثلاث قذائف تسيارية عابرة للقارات، يدلان بوضوح على أن نطاق الخطر الذي تمثله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد تجاوز شبه الجزيرة، بل تجاوز المنطقة. فهو حالياً خطر حقيقي جداً على البلدان في مختلف أنحاء العالم. وما برح هذا النظام يُظهر ازدياداً وتجاهلاً للمجتمع الدولي مع كل تجربة من التجارب التي يجريها بغية زيادة قدراته، متحدياً القواعد والمعايير العالمية.

وتقتزن هذه التجارب بخطاب شرس لا يؤدي إلى سوى تصعيد التوترات في أنحاء المنطقة وفيما يتجاوزها بكثير. ومن المهم والمليح حالياً أكثر من أي وقت مضى، ليس فقط إدامة الضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتأخذ بخيار المفاوضات المحدية، بل أيضاً زيادة هذا الضغط عن طريق الوسائل الدبلوماسية والتنفيذ الفعال للجزاءات.

لقد اتخذ مجلس الأمن بالإجماع ١٠ قرارات منذ أول تجربة نووية أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عام ٢٠٠٦. وفرضت هذه القرارات على تلك الدولة جزاءات متزايدة الصرامة بغية الحد من قدرتها على الاستمرار في برامجها غير المشروعة المتعلقة بالأسلحة النووية

والقذائف التسيارية. وتوجه هذه القرارات رسالة قوية أيضاً إلى قيادة ذلك البلد مؤداها أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يقبل برامجها غير المشروعة.

وتدابير الأمم المتحدة النافذة حالياً في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - وهي أشد ما فرضته من جزاءات على مدى جيل كامل - تؤدي دوراً بالغ الأهمية في خفض العائدات الكبيرة للصادرات، التي تُنَجِّيهها قيادة النظام عن شعبها لتمول بها برامجها غير المشروعة. وقد أخذ النظام يشعر بشكل متزايد بآثار هذه التدابير، ونحن نحث قيادة كوريا الشمالية على أن تغير مسارها. وقد شهدنا مؤخراً اتخاذ مجلس الأمن بالإجماع قراره ٢٣٩٧ (٢٠١٧) رداً على إطلاق كوريا الشمالية قذيفة تسيارية عابرة للقارات في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

ولدى اتخاذ هذا القرار، قال وزير خارجية المملكة المتحدة إن كيم جونج أون أمامه أن يختار أحد مسارين: إما مواصلة مسار الاستفزاز والعزلة الراهن وإما وضع رفاه شعب كوريا الشمالية في المقام الأول. إن النظام هو الذي وضع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مسارها الحالي. ولكن شعب كوريا الشمالية هو الذي سيعاني من جراء قرار القيادة المتهور بتغليب تطوير برامجها غير المشروعة على التكفل بمعيشة شعبها. والمسار الحقيقي الواجب اتخاذه هو المسار المؤدي إلى توفير الأمن والرفاه لشعب كوريا الشمالية. ولا يمكن لهذا المسار أن يبدأ إلا بتواصل النظام مع المجتمع الدولي وتخفيفه عن برامجها غير المشروعة.

إن البرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي برامج غير مشروعة ومخلة بالاستقرار، مما يعرض للخطر السلام والأمن في المنطقة وعلى المستوى الدولي. وهذا لا يؤدي إلا إلى زيادة حدة التوتر والفرع في شتى أنحاء العالم. ويجب على النظام أن يدرك أن هذا لا يمكن أن يكون في صالحه، فضلاً عن أن يكون في صالح شعب كوريا الشمالية. ويجب علينا أن نقف صفواً واحداً فنجعل من الواضح تماماً أننا على أتم استعداد لاتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي لتمادي كوريا الشمالية المتهور في مواصلة برامجها النووية وبرامجها المتعلقة بالقذائف التسيارية. ولكل واحد منا دور ينبغي أن يؤديه في مجال استخدام نفوذنا في وضع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على طريق التوصل إلى تسوية سلمية.

ويكمن جزء من التحدي الذي تُبرزه البيئة الأمنية العالمية اليوم في ما تتسم به هذه البيئة من تعقّد متزايد. وبينما ينبغي أن يكون هذا في بالنا، فإنه لا يصح أن تغاضى عما هو واضح. وهذا يقودني إلى ذكر نشاطين إيجابيين، أحدهما سيبدأ هذا العام والآخر سيُختتم فيه، ولكن كلاهما منهما يشكل، على النحو الذي يخصه، أمراً واضحاً ينبغي أن نركز عليه اهتمامنا.

فأولاً، سيشهد هذا العام انعقاد سلسلة من الاجتماعات لفريق من الخبراء الحكوميين بشأن التحقق من نزع السلاح النووي. وللمملكة المتحدة سجل طويل من العمل في مجال التحقق من نزع السلاح. ويسرنا أننا كنا من أوائل المشاركين في تقديم القرار الذي أنشئ بموجبه هذا الفريق والذي اقترحته في عام ٢٠١٦ النرويج - وهي دولة غير حائزة للأسلحة النووية عملنا معها على نحو وثيق لسنوات عديدة بشأن هذه المسألة. وأهمية عنصر التحقق في مسعى التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية وإبقائه خالياً منها أمر واضح للجميع. وهذا شيء نتفق عليه جميعاً: فلم تعارض ذلك القرار ولا دولة واحدة. وستبذل المملكة المتحدة الدعم لهذا العمل في عام ٢٠١٨، وفي الواقع أن هذا سيبدأ غداً، حيث سنستضيف مع النرويج مؤتمراً في المملكة المتحدة دُعِيَ إليه جميع أعضاء فريق الخبراء الحكوميين.

وثانياً، سيشهد هذا العام اختتام أعمال فريق خبراء تحضيري رفيع المستوى، تقوده كندا، بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وسواء أكان وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية يُعتبر خطوة في حد ذاته أم جزءاً في عملية أوسع نطاقاً، فإن من الواضح أنه إذا كنا نريد أن نُقيّد بحد أقصى العدد المحتمل للأسلحة النووية الممكن صنعها، فسيُلتزم لنا أن نتفق جميعاً على أن ما يستجد من إنتاج المواد الانشطارية ينبغي أن يكون موجهاً قصراً إلى استخدامات أخرى غير صنع الأسلحة النووية. وتتطلع المملكة المتحدة إلى الاجتماع المفتوح الذي سيعقد في نيويورك الشهر المقبل، وإلى الاجتماع الختامي لفريق الخبراء الذي سيبدأ في أيار/مايو، وسوف تبذل ما في وسعها لضمان أن تسير هذه العملية سيراً مطرداً.

وتؤمن المملكة المتحدة إيماناً راسخاً بأهمية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بوصفها وسيلة لتحسين الأمن الدولي ومنع نشوب النزاعات وإدامة السلام. وتتولى المملكة المتحدة مهمة الصياغة فيما يتعلق بموضوع المرأة والسلام والأمن في مجلس الأمن. ونحن نحول بشكل منتظم المشاريع المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن عن طريق صندوقنا المخصص لمنع نشوب النزاعات وتحقيق الاستقرار والأمن؛ ونحتل المرتبة الثانية بين كبار المانحين لصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني. وكانت المملكة المتحدة من أوائل البلدان التي وضعت خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، وذلك في عام ٢٠٠٦. وفي الأسبوع الماضي، أطلقنا خطة العمل الوطنية الرابعة، التي تجعل الاهتمام بالنساء والفتيات في صميم عمل المملكة المتحدة في مجال منع نشوب النزاعات وبناء السلام. وستواصل المملكة المتحدة الدعوة إلى زيادة تمثيل المرأة في جميع مستويات صنع القرار، بما في ذلك في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار لأغراض منع نشوب النزاعات ومعالجتها وتسويتها. وعلى الصعيد المحلي، سيواصل وفد المملكة المتحدة لدى مؤتمر نزع السلاح جهوده غير الرسمية الرامية إلى تعزيز المشاركة من جانب المرأة في مجتمعنا الدبلوماسي.

وختاماً، فيما يتعلق بموضوع الجهود غير الرسمية الرامية إلى بناء شعورنا بالانتماء المجتمعي، أود أن أكرر دعوتنا لكم جميعاً إلى حضور حفل الاستقبال الذي سنقيم مساء اليوم، في الساعة ١٨/٠٠، في مطعم الوفود الكائن في الطابق الثامن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس.

السيد نيكولايتشيك (بيلاروس) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أهنئكم بانتخابكم لهذا المنصب. وباسم وفد بيلاروس، نرجو لكم ولسائر رؤساء الدورة كل النجاح في هذه الدورة من دورات المؤتمر.

وأود أيضاً أن أرحب بمشاركة الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح في اجتماعنا الأول لدورة هذا العام.

إن بيلاروس ملتزمة باستعادة مؤتمر نزع السلاح صلاحيته وتنشيط عمل هذه الآلية الفريدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح. ونحن نرى أن العمل الذي اضطلع به الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً، خلال دورة المؤتمر لعام ٢٠١٧، كان له، بوجه عام، تأثير إيجابي في تلك العمليات. وبفضل تلك المناقشات، تمكّن أعضاء المؤتمر من استئناف النظر الموضوعي في البنود المدرجة في جدول أعماله.

بيد أننا في الوقت نفسه، لم نتمكن من الإفلات من الحلقة المفرغة التي تعوقنا عن اعتماد ما هو في جوهره وثيقة فنية - برنامج العمل.

ونود أن نشكر الأمانة على المواد التي عُيِّمت بشأن المقترحات المتعلقة ببرنامج العمل التي صيغت على مدى السبعة عشر عاماً الماضية. وهذا البيان التجميعي مفيد جداً للدول الأعضاء. ويجدوننا في هذا السبيل شعورنا بضرورة مواصلة العمل الموضوعي، الذي سيمكِّننا من بث روح جديدة في آليتنا المختصة بنزع السلاح.

ونعتقد أن جميع الشروط الأساسية متوافرة للبدء فوراً في صوغ اتفاق شامل وملزم قانوناً بشأن توفير ضمانات أمنية لا لبس فيها وغير مشروطة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وصوغ وثيقة ملزمة قانوناً من هذا القبيل وقبولها سيعززان بقدر كبير نظام عدم الانتشار المحسَّن في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولا تزال توجد ثغرات في التنظيم القانوني لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ونعتقد أن إزالة هذه الثغرات يمكن أن تيسر باعتماد اتفاق بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، ونرى أن المقترح الروسي - الصيني المشترك يوفر أساساً جيداً لهذا الاتفاق. ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدرس بعناية خطوات عملية تؤدي إلى سد هذه الثغرات القانونية، وأن يدعم هذه الخطوات. ونأمل أن يتمكن المؤتمر من إجراء مناقشات موضوعية بشأن هذه المسائل خلال دورة عام ٢٠١٨.

وخلال الدورة السابقة للمؤتمر، أشار عديد من الدول الأعضاء إشارة واضحة إلى الحاجة إلى التصدي للمخاطر الجديدة، بما في ذلك ما يخص أمن الفضاء الإلكتروني، والأسلحة الذاتية التشغيل، واحتمال وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين والكيانات الأخرى من غير الدول. ونحن نرى أن من الضروري مجابهة هذه التطورات الجديدة بمجابهة فعلية.

وبالنظر إلى تدهور أحوال منظومات الأمن الدولي القائمة، يجب ألا ننأى بأنفسنا عن تبديد هذه التحديات المتراكمة، ويجب كذلك ألا نحاول معالجة كل هذه المسائل دفعة واحدة. ونخيب بالدول إلى أن تواصل العمل الموضوعي بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمالنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل بيلاروس على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد غابرييلس (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنيكم بتوليكم الرئاسة الأولى لمؤتمر نزع السلاح هذا العام. وبإمكانكم التعويل على تلقي كامل الدعم من وفدنا.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، وأشكرها على البيان الذي أدلت به هذا الصباح. وأود كذلك أن أتقدم بالتهنئة والترحيب إلى عدد من زملائي بمناسبة تقلدهم لمهامهم في مؤتمر نزع السلاح: سفير النمسا، وسفير مصر، وسفير أيرلندا، وسفير إيطاليا، وسفير المكسيك، وسفيرة بيرو. ووفد هولندا يتطلع إلى العمل معهم جميعاً في هذا المنتدى الهام.

إن هولندا تؤيد تمام التأييد بيان الاتحاد الأوروبي، وتود أن تدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتها الوطنية.

السيد الرئيس، اليوم ونحن نبدأ العام الجديد في مؤتمر نزع السلاح، هلموا بنا نعود إلى العمل. وبالنسبة إلى هذا المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح، هذا يعني أن نشرع في التفاوض. وفي عالم اليوم، هناك وفرة من الأسباب التي تستلزم السعي إلى نزع السلاح.

وترى هولندا أن مؤتمر نزع السلاح، بكل عيوبه، ما زال الوسيلة الفضلى لمعالجة مسائل نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف. ومع ذلك، ينبغي لنا أن نكون على وعي أيضاً بأنه، بسبب حالة الجمود التي تحيق بمؤتمر نزع السلاح لأكثر من عقدين من الزمن، يتواصل السعي إلى نزع السلاح في منتديات أخرى متعددة الأطراف. وينبغي أن يكون هذا بمثابة صيحة إيقاظ لنا جميعاً.

ونحن بحاجة إلى تكييف آلية نزع السلاح لدينا على نحو يجعلها قادرة على التعامل مع المخاطر التي تواجهها اليوم. وبعض من مخاطر اليوم هو أيضاً من مخاطر الأمس، ومن المؤسف أنه لم يصبح أقل إلحاحاً اليوم. بيد أنه بسبب منجزات التقدم العلمي والابتكارات التكنولوجية وإمكانيات الاتصال، بدأ يظهر ما يسمى بالمسائل الجبّهويّة، التي تتمثل فيما يجد من مخاطر أمنية محتملة يفرزها عالم لا تتوقف فيه التكنولوجيا عن التطور. ولذا أصبحنا بحاجة إلى المرونة، أولاً من حيث نطاق المسائل التي نتناولها، وثانياً من حيث ماهية النتائج المنشودة من المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح.

ونظراً لوجود تطورات تكنولوجية مزدوجة الغرض، مثل ما نشهده في مجالي الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي، وتأثير الذكاء الاصطناعي على منظومات الأسلحة، ينبغي لنا أن نتسلح بالمرونة، بأوسع معنى للكلمة، عند النظر في تدابير من قبيل صوغ المبادئ أو المعايير أو المبادئ التوجيهية أو مدونات قواعد السلوك لتنظيم شؤون نزع السلاح والأمن على الصعيد المتعدد الأطراف. ونحن بحاجة كذلك إلى توسيع نطاق المشاركة ليشمل مختلف الأطراف صاحبة المصلحة بغية التكيف مع عالم اليوم، وهذا يعني أولاً تحقيق عالمية الصكوك، وثانياً إشراك المجتمع المدني. ومن ثمّ فإن هولندا ترحب بمبادرات الأمم المتحدة في هذا الصدد.

وعلى المستوى العملي، لمست هولندا جدوى المناقشات الموضوعية التي جرت في إطار الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً، الذي انعقد في العام الماضي في ظل الرئاسة القديرة للسفير هتين لين من ميانمار. وتود هولندا أيضاً أن تشكر الميسّرين على ما بذلوه من جهود. ونحن نقترّب حالياً من الاتفاق على توصيات بشأن برنامج للعمل. وعلى الرغم من أن هذه المناقشات لم تؤد بعد إلى توصيات متوافقة عليها، فإننا نعتقد أن هذه المبادرة كانت مفيدة في اكتساب فهم أفضل لمختلف مواقف الوفود وفي بناء الثقة وفي التعرف على الثمار القريبة المنال. ولذا سنكون حريصين على الانتفاع بهذه المناقشات الموضوعية لذي مواصلة سعيها إلى التوصل إلى برنامج للعمل.

إن الحاجة إلى إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى مضمار العمل تتجلى اليوم للأسف من جراء أزمة الانتشار الكبرى التي تواجهها حالياً. فالبرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تُعرّض الاستقرار والأمن للخطر، لا على الصعيد الإقليمي فحسب بل على الصعيد الدولي أيضاً. إن هولندا تدين بشدة الاستفزات الخطيرة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وقد أعربت عن رفضها لها في منتديات شتى متعددة الأطراف. وفي ضوء ذلك، نرحب باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع قراره ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، وندعو جميع الدول إلى أن تنفذ تنفيذاً تاماً التدابير التقييدية المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إذ إن التنفيذ الدقيق والعالمي هو وحده الذي سيجعل هذه التدابير ناجعة. وقد تولت هولندا مؤخراً رئاسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) وهي تتطلع إلى العمل مع جميع الأطراف على بلوغ هذه الغاية.

وفي هذا السياق، نود أن نشدد على أن الجزاءات ليست تديراً عقابياً. فهي مفروضة بقصد تغيير السلوك النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حتى تعود إلى طاولة المفاوضات، باعتبار أن ذلك هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يؤدي بنا إلى حل دائم في المجال الدبلوماسي. ومن هذا المنطلق، نرحب بازدياد الاتصالات مؤخراً بين جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وعوداً إلى أولوياتنا بشأن مؤتمر نزع السلاح، أود أن أشير إلى أن هولندا لا تزال تولي أهمية كبيرة للتوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية باعتبار أن ذلك خطوة حاسمة نحو نزع السلاح، ينبغي أن يبدأ التفاوض عليها دون إبطاء. وفي هذا الصدد، نرحب بالمناقشات التي جرت في عام ٢٠١٧ في الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً، واستُطِلعت فيها إمكانيات التوصل إلى ولاية أكثر مرونة بشأن هذه المسألة. ونحن نتطلع، كما أشرنا من قبل، إلى مواصلة هذه المناقشات كي تصل بنا إلى اتفاق. وتحقيقاً لهذه الغاية، سنبدل الدعم أيضاً للعمل المستمر هذا العام لفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، الذي نتطلع إلى صدور تقريره النهائي هذا الصيف.

وتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح مسألة أخرى لا تزال جديدة بأن يُنظر فيها بجديّة. ونحن نؤكد على أهمية إجراء مشاورات بشأن زيادة عضوية المؤتمر، ونشجع على تعيين منسق يُكلّف تحديداً بمعالجة هذه المسألة. وختاماً، تعرب هولندا عن تطلعها إلى العمل مع جميع الوفود في المؤتمر هذا العام. فلهلّوا بنا نعود إلى العمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سعادة السفير، وأعتقد أن "هلمّوا بنا نعود إلى العمل" شعار جيد. وينبغي لنا أن نداوم على ترويجه طيلة فترة رئاستنا، وأيضاً طيلة فترات الرئاسة التالية.

أدعو الآن ممثل إندونيسيا إلى أخذ الكلمة.

السيد سيدهارتا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، نود في البداية أن نهنئكم بتوليكم دور الرئيس الأول لمؤتمر نزع السلاح لدورة عام ٢٠١٨. وأرجو لكم كل النجاح في تأدية مهامكم. ولكم أن تطمئنوا إلى تلقي كامل الدعم من وفدنا بغية إنجاح ولايتكم. ونود أيضاً أن نرحب بوكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، التي عكست ملاحظاتها صورة جليلة حقاً للمسؤولية الهامة التي تضطلع بها هذه الهيئة الموقرة والتحديات التي يجب أن تتصدى لها.

السيد الرئيس، نستأذنكم أيضاً في أن نغتنم هذه الفرصة للترحيب بالسفراء والممثلين الدائمين للنمسا وأيرلندا وبيرو ومصر والمكسيك وإيطاليا. ونحن نتطلع إلى العمل معهم ومع وفودهم.

نحن ما زلنا نرى أن مؤتمر نزع السلاح هو المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح. وإننا إذ نستهل مؤتمر هذا العام، نأسف لاضطرارنا، مرة أخرى، إلى القبول بأننا فشلنا في إنجاز ولاية المؤتمر، وأن كل ما أحرز من تقدم في مجال نزع السلاح، طيلة أكثر من ٢٠ عاماً، حدث خارج هذه القاعة.

وعلاوة على ذلك، لم يبدأ حتى الآن نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي هي آخر نتيجة موضوعية لمؤتمر نزع السلاح، حتى بعد صدور البيان المشترك للدول الحائزة

للسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٦ بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لإبرام المعاهدة. وينبغي لعملائنا في هذه الدورة أن يركزوا على كسر حالة الجمود وإعادة العمل الموضوعي إلى هذا المؤتمر. وفي هذا الصدد، تكرر إندونيسيا دعوتها إلى المؤتمر أن يعتمد برنامجاً للعمل وأن ينفذه. ونحن بحاجة إلى تكثيف جهودنا الرامية إلى التوصل إلى أرضية مشتركة وبحاجة إلى التحلي المرونة.

ولا يزال نزع السلاح النووي يمثل الأولوية العليا لدى إندونيسيا. ومما يقلقها بالغ القلق أنه، في القرن الحادي والعشرين، ما زالت الحرب النووية تشكل خطراً يهدد البشرية. لقد شهدنا سلسلة من السياسات ومن الأفعال المتهورة من الدول الحائزة للأسلحة النووية، لا يمكن أن تؤدي إلا إلى انتشار الأسلحة ونشوب سباق للتسلح، ولا ريب في أنها ستعرض للخطر الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي تماماً على مستوى العالم.

وفي ضوء التدهور المستمر في حالة الشؤون المتعلقة بنزع السلاح النووي، ترحب إندونيسيا بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٧٢ بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣.

ونحن نتطلع إلى المشاركة في المؤتمر الرفيع المستوى الذي سيعقد في نيويورك في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٨، ونشجع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأعضاء في الوكالات المتخصصة على المشاركة في هذا الحدث. وتتطلع إندونيسيا أيضاً إلى الإسهام في فريق الخبراء الحكوميين المكلف بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٧/٧١. ونأمل أن يستفيد الفريق بما اكتسب من المعاهدات السابقة من الخبرات ومن الدروس بشأن التحقق. ونتوقع أن يتضمن تقرير الفريق توصيات عملية تفضي إلى تعزيز جهود نزع السلاح النووي.

وكانت إندونيسيا من أقوى المؤيدين لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، التي فُتح باب التوقيع عليها في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وبناءً على ذلك، نحن نعارض أي أنشطة محظورة بموجب هذه المعاهدة، وبخاصة التهديدات باستخدام الأسلحة النووية، واختبار هذه الأسلحة أو تطويرها، بما في ذلك تحديثها، والمساعدة بالأسلحة النووية، وكذلك أي وضع لهذه الأسلحة في إقليم أي دولة. ونحيب بالدول الأخرى إلى دعم هذه المعاهدة وإظهار التزامها بالسلام والاستقرار العالميين سعياً إلى تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ونحن، من جانبنا، سنعزز جهودنا الرامية إلى كفالة أن يبدأ نفاذ المعاهدة في أقرب فرصة ممكنة، بما في ذلك عن طريق التعاون مع المجتمع المدني.

يبد أن دعم إندونيسيا لهذه المعاهدة الجديدة لا ينبغي تفسيره بأنه يقلل من التزامها واهتمامها باستمرار وجود وصلاحيات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى الرغم من تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، ما زالت الصفقة الكبرى بعيدة المنال. يبد أن إندونيسيا، بوصفها طرفاً وفعالاً في معاهدة عدم الانتشار، لا تزال تؤدي دورها الرامي إلى إنجاز دورة استعراضية ناجحة. وقد اتضح هذا الالتزام في عقد الاجتماع الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في جاكارتا في العام الماضي، الذي تشاركت في استضافته إندونيسيا وهولندا، بوصفهما من توكلاً رئاسة الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار. وستواصل إندونيسيا مشاركتها البناءة في العملية المفوضية إلى الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار، التي ستعقد هنا في جنيف في الفترة من ٢٣ نيسان/أبريل إلى ٤ أيار/مايو ٢٠١٨.

وإندونيسيا، بوصفها دولة نبذت خيار الأسلحة النووية، يتهدها الخطر بصورة مباشرة من جراء الحالة البائسة السائدة في عالم اليوم بشأن نزع السلاح النووي. ونود أن نشدد على أن مطالبتنا بالضمانات الأمنية لا تزال صحيحة ومشروعة، ونرى أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية تدبير مهم في هذا الصدد. ونظراً إلى الأهمية الاقتصادية والموقع الاستراتيجي لمنطقة جنوب شرق آسيا، فإن من الأهمية بمكان إبقاءها خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ولذا ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التوقيع والتصديق على بروتوكول معاهدة بانكوك في أقرب فرصة ممكنة.

ونحن نؤكد أيضاً على الأهمية الكبيرة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وننادي بعقد المؤتمر المعني بهذه المسألة الذي تأخر انعقاده وقتاً طويلاً. وفي الوقت نفسه، تعتقد إندونيسيا أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية، بالنظر إلى محدودية نطاقها الجغرافي، لا يمكن أن تكون كافية لكفالة الضمانات الأمنية؛ شأنها في عدم الكفاية شأن إصدار إعلان سياسي من جانب الدول الحائزة لأسلحة نووية. فهذان الأمران لا يمكن أن يكونا بديلاً للضمانات الأمنية العالمية الملزمة قانوناً.

ويود وفدنا أن يؤكد الحاجة الماسة إلى صك عالمي وملزم قانوناً لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وتحقيقاً لهذا الهدف، نود أن نؤكد من جديد الحاجة الماسة إلى التوصل مبكراً إلى اتفاق بشأن وضع ترتيبات دولية فعالة وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٥/٧٢.

وفيما يتعلق بمسألة معاهدة المواد الانشطارية، تلتزم إندونيسيا بالدعوة إلى إبرام معاهدة متوازنة بشأن المواد الانشطارية تعالج شواغل الدول الحائزة للأسلحة النووية وتعالج أيضاً شواغل الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة. وترى إندونيسيا أن أي معاهدة مقبلة لخطر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى ينبغي أن تكون ملزمة قانوناً وغير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق بفعالية من نفاذها. ونحن نرى أن الوثيقة CD/1299 والولاية المتضمنة فيها لا تزالان أنسب أساس يمكن أن تبدأ عليه المفاوضات المقبلة. بيد أنه لا ينبغي تفسير تلك الوثيقة بأنها تقصر نطاق المعاهدة على الإنتاج المقبل فقط للمواد الانشطارية. وترى إندونيسيا أن الوثيقة CD/1299 والولاية المتضمنة فيها تتيحان إجراء مفاوضات مستقبلاً لمعالجة جميع جوانب المعاهدة، بما في ذلك نطاقها المحتمل. وفي هذا الصدد أيضاً، تتطلع إندونيسيا إلى مواصلة مشاركتها في فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لخطر إنتاج المواد الانشطارية عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥٩/٧٢. ويحدونا الأمل في أن ينجح الفريق في إيجاد إطار مفيد يُعجّل خطى المفاوضات المتعلقة بهذه المعاهدة عندما تبدأ تلك المفاوضات فعلاً في نهاية المطاف.

ويساور إندونيسيا قلق بالغ من جراء التطورات المتصلة بالقذائف المضادة للقذائف للسيارية، وازدياد خطر تسليح الفضاء الخارجي وعسكرته. إن الفضاء الخارجي تراث مشترك لنا ويجب أن يُستخدم على نحو سلمي من أجل منفعة البشرية جمعاء وتحقيقاً لمصلحتها. وتؤيد إندونيسيا التفاوض بشأن إبرام معاهدة لخطر أي سباق للتسلح في الفضاء الخارجي، وتشجع على اتخاذ خطوات مؤقتة من أجل بناء الثقة وتحقيق الشفافية في هذا الصدد. وينبغي أن تكون المفاوضات مفتوحة وشفافة وشاملة لمدونة لقواعد السلوك بشأن الفضاء الخارجي. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون متسقة مع ولايات جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وختاماً، تتعهد إندونيسيا ببذل تعاونها كاملاً، أينما يكون ذلك ممكناً. واسمحوا لي أن أؤكد مجدداً كامل التأييد من الوفد الإندونيسي للتوصل مبكراً إلى اعتماد برنامج للعمل بغية السير بالمؤتمر قدماً. ويحدونا أمل حقيقي في أن يتشارك الأعضاء في التمسك بهذا الهدف وأن يُبدوا من جانبهم أقصى قدر من المرونة. ونود أيضاً أن نؤكد مجدداً دعمنا لسري لانكا والدول الأعضاء الأخرى التي ستشغل منصب رئاسة هذه الدورة، ونتمنى لها جميعاً كل النجاح في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل إندونيسيا، وأعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد لاغوس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، تعرب شيلي عن ارتياحها لرؤية ممثل سري لانكا يرأس هذه الجلسة الأولى لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٨. ونحن نحیی التزام سري لانكا بأهدافنا المشتركة، ويود وفدنا أن يؤكد لكم استعداداته للمشاركة في ما تضطلعون به من أعمال. ونحن نقدر بصفة خاصة الأعمال التحضيرية التي اضطلعتم بها من أجل هذه الدورة، بما في ذلك إعداد بيان تجميعي لكل الجهود التي بُذلت لتنشيط هذه الهيئة، التي لم يعد مقبولاً أن تظل في حالة جمود وغير قادرة على اعتماد برنامج للعمل. ونحن، في هذا السياق، نشاطر العديد من الوفود الأخرى شعورها بالإحباط، ولكن يجب علينا ألا نتخلى عن رسالتنا. وكما أشرتم في بيانكم الاستهلائي، سيادة الرئيس، على الرغم مما نواجهه من تحديات كبيرة، لا تزال في متناولنا بعض الفرص.

ويجب علينا ونحن نبدأ هذا العام أن نفكر في الحالة الدولية الراهنة في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي. وفي هذا الصدد، تلاحظ شيلي بعين القلق تصاعد مستويات الجزع إزاء الأسلحة النووية، كما تبّه إلى ذلك مؤخراً الأمين العام وذكّرنا به هذا الصباح الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، التي عرضت وصفاً مفصلاً لما يواجهنا من تحديات رئيسية.

ومن التطورات الإيجابية ما جرى من التفاوض على معاهدة حظر الأسلحة النووية، الذي يُعدّ مثلاً للإنجازات الكبرى التي يمكن تحقيقها من خلال الجهود المشتركة بين الحكومات المتقاربة الفكر ومثلي المجتمع المدني، الذين أصبحوا يؤدون دوراً متزايد الأهمية في العمليات المتعددة الأطراف. ومن ثمّ نحن مغتبطون لمنح جائزة نوبل للحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية، وهو تقدير عن جدارة لهذا الحدث التاريخي.

ومع ذلك، نحن لسنا سُذجاً لدرجة الظن بأن معاهدة حظر الأسلحة النووية تُنهى مخاطر الأسلحة النووية. بيد أن ما تحقّقه هذه المعاهدة هو أنها تمكّنتنا من العمل على سدّ الفراغ القانوني الذي كان قائماً. فهناك الآن صك قانوني دولي لحظر جميع أسلحة الدمار الشامل، مما يقوّي وصم الأسلحة النووية، التي ينبغي ألا تكون حيازتها مصدراً لعلوّ المكانة لأي دولة. ونحن نشاطر مختلف الوفود أيضاً ما أعربت عنه من قلق إزاء البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإزاء استفزازاتها المستمرة للمجتمع الدولي. ويحدونا الأمل في أن تؤدي بوادر التقارب مؤخراً بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا - التي وصفها سفير البرازيل هذا الصباح بأنها دبلوماسية أوليمبية - إلى تهيئة مناخ للحوار يفضي إلى الانفراج اللازم للتوصل إلى حل للنزاع، ويقود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التخلي عن برامجها النووية وبرامجها المتعلقة بالقذائف التسيارية مرة واحدة وإلى الأبد، لأنها برامج غير مشروعة في ضوء القانون الدولي.

وصحيح أننا لا نتشارك جميعاً في رؤية واحدة بصدد المسار المحدد الذي ينبغي أن نسلكه لتحقيق نزع السلاح النووي. غير أن أغلبية الدول متفقة فعلاً على الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ولذا لا ينبغي لاختلافاتنا في النهج أن تصبح عقبات تعوقنا عن العمل معاً والتعاون على نحو بناء للتوصل إلى تدابير محددة تمكننا من المضي قدماً صوب نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على الجهود التي تضطلع بها مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح في الدعوة، ضمن تدابير أخرى، إلى الأخذ باستراتيجيات محددة كالتى توفر التثقيف في مجال نزع السلاح، وتخفيض مستويات التأهب بالأسلحة النووية، وتدعو إلى الإسراع ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وشيلي هي أيضاً جزء من فريق الخبراء الحكوميين الجديد بشأن التحقق من نزع السلاح النووي، وهو مبادرة ترعاها النرويج، ونأمل أن تصدر عنه توصيات قيمة. كما نغتنم هذه الفرصة لننوّه إلى العمل الهام الذي تضطلع به كندا بصفتها رئيس فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية.

وتعتقد شيلي أن هذه التدابير المحددة لا تغني عن الحاجة الماسة إلى حظر الأسلحة النووية كما أنها لا تُلحق تغييراً بالأعمال المضطلع بها في سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ فهذه كلها عمليات يُكَمِّل بعضها بعضاً، وسنواصل دعمها بأسلوب بناء وعلى نحو متسق.

وفيما يتعلق بموضوع آخر من المواضيع الرئيسية لهذا المؤتمر، نعرب عما يساورنا من القلق إزاء احتمال انطلاق سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. ونحن نرحب بإنشاء فريق من الخبراء الحكوميين لمعالجة هذه المسألة، ونأمل أن يتمكن من إحراز تقدم حقيقي يمكن أن يصل بنا إلى توافق الآراء المنشود على بدء التفاوض، في هذا المنتدى، على الصكوك الدولية المناسبة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

السيد الرئيس، إننا نؤكد مجدداً دعمنا واستعدادنا للتوصل إلى برنامج العمل الذي طال انتظاره، ونتمنى لكم كل النجاح في ذلك المسعى. أشكركم شكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل شيلي على كلمته وعلى ما وجهه من كلمات طيبة إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لآخر متكلم على قائمة المتكلمين لهذا اليوم، ممثل الصين.

السيد جي هاوجون (الصين) (تكلم بالصينية): أشكركم، سيادة الرئيس. أود في البداية أن أهنئكم بتوليكم الرئاسة الأولى للمؤتمر في عام ٢٠١٨. وإني على ثقة من أن عملنا سيبدأ بداية طيبة هذا العام في ظل قيادتكم، وأود أيضاً أن أشكركم على (تكلم بالإنكليزية) ادخاركم للأفضل لكي يحلو به الختام.

(تكلم بالصينية) السيد الرئيس، إن الصين ملتزمة بتحقيق تجريد شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي، وصون السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، وتسوية المسألة عن طريق الحوار والتشاور. وتداول الصين أيضاً بشكل متسق على التنفيذ الشامل والدقيق والصادق والصارم للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وعلى الوفاء على النحو الواجب بالتزاماتها الدولية.

وفي الوقت الحاضر، بينما يواصل الطرفان في شمال شبه الجزيرة الكورية وجنوبها العودة على نحو تدريجي إلى الحوار والاتصال، لا يزال الوضع هناك شديد التعقيد والحساسية. وينبغي لجميع الأطراف أن تُقدّر التناقض الاستثنائي الراهن في حدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية،

وأن تدعم ما تبذله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا من جهود بغية تحسين علاقاتهما، وأن تضاعف جهودها الرامية إلى تهدئة الوضع والتشجيع على الحوار. فالخبرة العملية تثبت أن التطبيق الأعمى لتدابير القسّر والعزل لا يمكن أن يؤدي إلا إلى نتائج عكسية.

وكما يعلم الجميع، الكيان المسمّى "قيادة الأمم المتحدة" جاء نتاجاً للحرب الباردة وسرعان ما عفا عليه الزمن. وإقدام الولايات المتحدة وكندا على استغلال وضعهما كبليدين مشاركين في قيادة الأمم المتحدة تلك في عقد اجتماع لوزراء الخارجية بشأن المسألة النووية الكورية أمر يعكس بوضوح عقلية تنتسب إلى زمن الحرب الباردة، ولا يمكن أن تسبب إلا الشقاق داخل المجتمع الدولي، كما أنها تعوّق الجهود المشتركة الرامية إلى التوصل إلى تسوية مناسبة للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. وعقّد اجتماعات من هذا القبيل دون مشاركة أطراف مهمة في المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية لا يمكن أن يساعد على التوصل إلى تسوية مناسبة لهذه المسألة. والقناة الرئيسية لمعالجة المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية وتسويتها ينبغي أن تظل هي إطار المحادثات السداسية الأطراف ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وهذا هو السبب في أن شرعية ذلك الاجتماع ونمط التمثيل فيه كانا منذ البداية محل شك على نطاق واسع من جانب المجتمع الدولي.

إن جوهر المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية هو مشكلة الأمن. ولا يمكن التوصل إلى السياسة الأساسية التي تؤدي إلى التسوية السلمية لمسألة شبه الجزيرة الكورية إلا عن طريق الحوار ومعالجة الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف على نحو متوازن. ولذا طرحت الصين مقترح "الوقف مقابل الوقف" وفكرتها المسماة "نهج المسار المزدوج". وتتميز هذه الخطة بأنها الأكثر واقعية والأكثر معقولة في ظل الحالة الراهنة؛ فهي لا تساعد فحسب على تخفيف حدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية، بل تعالج أيضاً أشد الشواغل الأمنية إلحاحاً لدى الأطراف، وتتيح الفرصة لاستئناف محادثات السلام، وتهيئ الظروف المواتية للخروج من المأزق الراهن.

ونحن نؤمن دائماً بأن الوسائل العسكرية ينبغي ألا تكون خياراً فيما يتعلق بتسوية المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، لأن القوة لا يمكن أن تحل المنازعات، بل تسبب مزيداً من الكوارث غير المقبولة لدى جميع الأطراف، وتجث بلاء أشد سوءاً على البلدان في المنطقة. ويحدونا الأمل في أن تعمل جميع الأطراف المعنية معاً على الاضطلاع بدور بناء في مسعى تجريد شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي وتسوية المسألة النووية هناك بالوسائل السلمية.

إن المجتمع الدولي يؤيد بأجمعه خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن المسألة النووية الإيرانية، ويقر تماماً بالجهود التي تبذلها إيران لتنفيذ ذلك الاتفاق. وقد داومت الصين على دعمها الراسخ لخطة العمل؛ ونعتقد أن الاتفاق هو ناتج مهم لنهج تعددية الأطراف ونموذج لتسوية المسائل الدولية الساخنة بالوسائل السياسية والدبلوماسية. وضمان التنفيذ الشامل لخطة العمل أمر شديد الأهمية للحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وللنظام الدولي لعدم الانتشار النووي، ويخدم المصالح الأساسية لجميع الأطراف المعنية.

ونظراً إلى أن الاتفاق على خطة العمل الشاملة المشتركة لم يتحقق بسهولة، فينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تدرك قيمته الكبيرة. وفي ظل الظروف الراهنة، نأمل أن تتمكن جميع الأطراف، منطلقة من منظوري الصورة الكاملة والأجل الطويل ومعززة بالإرادة السياسية القوية، من المعالجة السلمية للخلافات ومواصلة تنفيذ خطة العمل تنفيذاً شاملاً وفعالاً. وأود أن أؤكد أيضاً على أن الصين تعارض باستمرار فرض الجزاءات الأحادية على بلدان معينة من جانب بلدان أخرى بناء على قوانينها المحلية؛ وهذا الموقف الذي تتخذه موقف متسق وقاطع للوضوح.

ومع أنني لا أرغب في الخوض طويلاً اليوم في موضوع برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، أود أن أشدد على أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لا تمثل مسألة إلا لدى بلدان معينة. وهي أيضاً مسألة انتهى زمنها، كما أنها محدودة جداً من حيث معناها وقيمتها. ونرى أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والتحديات الجديدة التي يثيرها التطور التكنولوجي، بما في ذلك (تكلم بالإنكليزية) أسلحة الفضاء الإلكتروني، والأسلحة الذاتية التشغيل، وما إلى ذلك (تكلم بالصينية) أكثر أهمية وإلحاحاً إلى حد بعيد من أي معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وختاماً، أود أن أقول إنه (تكلم بالإنكليزية) في ظل القيادة المجيدة لبطلة العالم في نبد الاتفاقات الدولية، لو حدث أن المؤتمر بدأ بالفعل مفاوضات بشأن أي اتفاقات أو معاهدات دولية وأنجز هذه المفاوضات، فإن هذه الاتفاقات والمعاهدات يمكن أن يُتخلى عنها في أي وقت. وفي ظل قيادة هذه البطلة، فإن هذا العالم، من شرقه الأقصى إلى شرقه الأدنى أو من شرق آسيا إلى غرب آسيا، أو أي أسماء جغرافية جديدة تأتي بها مهما كثرت، لا يمكن أن يصير إلا إلى الفوضى أكثر فأكثر. ونحن، في منطقة المحيط الهندي - المحيط الهادئ، نرى أن بدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة جنوب شرق آسيا أمر ذو أهمية كبيرة، والصين مستعدة دوماً لهذا الأمر، الذي لا يشكل أي صعوبة بالنسبة لنا، ونأمل أن تحذو حذونا في ذلك الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية.

(تكلم بالصينية): أشكركم، سيادة الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الصين على كلمته وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس. وانتقل الآن إلى حق الرد. لم تطلب أي دول أخرى الكلمة في إطار المناقشة العامة، ولكن يوجد طلبان في إطار الحق في الرد، من الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أولاً، أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، إنني آخذ الكلمة لممارسة حقي في الرد على التعليقات التي أدلى بها زميلي الصيني منذ قليل. إنني لم أره منذ فترة. وقد أوحشتني بياناته، وأثق أنها أوحشت كثيرين غيري.

واسمحوا لي بأن أبدي بضع نقاط بشأن اجتماع فانكوفر الذي تشاركت في استضافته كندا والولايات المتحدة. لقد أعدت قائمة الدعوة إلى اجتماع فانكوفر بناء على قائمة الدول المفودة لقيادة الأمم المتحدة، التي أعتقد أن زميلنا الصيني أشار إليها. وليست روسيا ولا الصين من هذه الدول. وركز الاجتماع على تدابير ترمي إلى تعزيز حملة الضغط التي نشنها وإلى إعادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى طاولة المفاوضات. ونحن حالياً بصدد إفادة روسيا والصين بنتائج ذلك الاجتماع. وقد عُقد الاجتماع بغية التوصل إلى السبل الكفيلة بتعزيز حملة الضغط على كوريا الشمالية وتوجيه رسالة موحدة إليها من المجتمع الدولي مؤداها أننا لن نقبل بها كقوة مسلحة نووية وأن المجتمع الدولي متوحد على هدف تجريد كوريا الشمالية من السلاح النووي على نحو تام وكامل ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه.

وقد أقر المشاركون في الاجتماع الوزاري بأهمية الصين وروسيا ومسؤوليتهما الخاصة في الإسهام في إيجاد حل طويل الأمد للمشاكل في شبه الجزيرة الكورية. وقد تقبلوا الخطوات التي اتخذتها الصين وروسيا للامتثال لجزاءات الأمم المتحدة، ودعوا جميع الدول إلى التنفيذ والإنفاذ الكاملين لهذه التدابير. وأشار في الختام إلى أن الولايات المتحدة ستواصل العمل على نحو وثيق مع الصين ومع روسيا بشأن المسائل المتصلة بكوريا الشمالية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة، وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد جو يونغ - تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أعتقد أن الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كان واضحاً جداً عندما تكلم، في جلستنا هذا الصباح، عن موقف حكومة بلدنا، ومن ثم لا أريد أن أكرر عرض تلك المواقف مرة أخرى في هذا المقام؛ ولكن نظراً إلى أن بعض البلدان أشارت في بياناتها إلى قوة الردع التي تمتلكها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأغراض الدفاع عن النفس، أود أن أرد بإيجاز على تلك البلدان.

ليس من المدهش كثيراً الاستماع إلى الاتهامات النمطية المتكررة التي تُكال ضد بلدي من بعض الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، والتي لا تثبت شيئاً سوى أن هذه البلدان تتبع تبعية عمياء السياسة العدائية للولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والتهم المطوّلة التي ساقها ممثل المملكة المتحدة مثال نموذجي لذلك. وليس بوسع وفدنا أن يفهم ما تقصده هذه البلدان بطرح مسألة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للمناقشة بينما تغض الطرف عن الحشد العسكري في الآونة الأخيرة حول شبه الجزيرة الكورية من جانب الولايات المتحدة وخطتها المتعلقة بتحديث ترسانتها النووية، التي جرى الكشف عنها في النسخة المسربة لمشروع استعراض الوضع النووي الذي سينشر قريباً. ولعله ينبغي لي أن أدّكر هذه البلدان بأن القوة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية موجودة لحماية سيادتها وردع أي استفزازات عسكرية أو حرب طائشة تُقدم عليها الولايات المتحدة.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لن تستخدم الأسلحة النووية ما لم تنتهك القوى المعادية سيادتها ومصالحها الأمنية؛ ولن تهدد أي بلد آخر أو أي منطقة أخرى بأسلحتها النووية. ولن يحدث مطلقاً أن تطرح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على طاولة المفاوضات قوتها النووية الرادعة للدفاع عن النفس إلا إذا أقلعت الولايات المتحدة عن سياستها العدائية وأزالت تماماً التهديد النووي الموجه ضد بلدنا.

وقد أشار ممثل الصين إلى اجتماع وزراء الخارجية في كندا بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحن نرى أن هذه محاولة خطيرة جداً لإحياء المواجهة التي شهدتها عصر الحرب الباردة وقد تدفع بالوضع في شبه الجزيرة الكورية مرة أخرى إلى حالة التوتر البالغ الشدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بيانه، بموجب حقه في الرد.

ولممثل الصين الآن الحق في الرد.

السيد جي هاوجون (الصين) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، الصين لم تشارك في اجتماع فانكوفر، وليس لدينا أي رغبة في ذلك على الإطلاق. ورداً على ما قاله السفير وود، أود أن أقول فقط إن منطقة المحيط الهندي - المحيط الهادئ مكتملة القدرة تماماً، وإن الولايات المتحدة قد لا تحتاج إلى مساعدة من الصين على الإطلاق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الصين على بيانه، وأقر بطلب الاتحاد الروسي للكلمة. الكلمة مع الاتحاد الروسي.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لم أقصد الإدلاء ببيان اليوم، ولكني أتكلم ممارسة لحق الرد فيما يتعلق بالهجمات التي ترددت هنا اليوم ضد الاتحاد الروسي. وأود أن أسجل أن الاتحاد الروسي يفي تماماً وبصدق بالتزاماته الناشئة عن الاتفاقات الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأطالب بأن تُعتبر جميع المزاعم الأخرى، التي لا سند لها من الواقع، ادعاءات لا أساس لها من الصحة ولا صلة لها بالحقيقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي. وقبل أن نختتم الجلسة ونتطلع إلى الفترة التالية، هل يرغب أمين المؤتمر في الإدلاء بأي إشارات؟

السيدة ميكوغليانو (أمين مؤتمر نزع السلاح بالنيابة) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً سيادة الرئيس. هذا مجرد تذكير للدول الأعضاء والدول غير الأعضاء بأن تقدم كل منها مذكرة شفوية أو رسالة تبين فيها تشكيلة وفداتها. وأرجو ببالغ الامتنان أن يتسنى لها ذلك هذا الأسبوع، لأنه يمكننا من تجهيز وثيقة المعلومات متضمنةً جميع الوفود المشاركة في المؤتمر بحلول نهاية هذا الشهر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر. وقبل أن نختتم جلستنا، هناك مسألتان أريد أن أطرحهما عليكم. أولاً، أود أن أوجه انتباه الأعضاء إلى الرسالتين المشتركين الموجهتين من الرئيس والأمين العام للمؤتمر في ١٨ كانون الثاني/يناير لدعوة الوفود إلى النظر في إمكانية مخاطبة دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٨ على المستوى الوزاري. إن المشاركة السياسية الرفيعة المستوى من حكوماتكم أمر هام للمضي قدماً بنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار على الصعيد المتعدد الأطراف. وفي حين أن دعوتنا ممتدة طيلة دورة المؤتمر لعام ٢٠١٨، فإننا نشجع الدول على أن تغتنم أيضاً الفرص التي يتيحها حضور وزرائها في الأحداث الرفيعة المستوى الأخرى التي تعقد في جنيف لكي يخاطبوا المؤتمر أيضاً حسبما يكون مناسباً للوفود. وستوافر أقرب فرصة من هذا القبيل خلال الجزء الرفيع المستوى من دورة مجلس حقوق الإنسان، الذي سيعقد في الأسبوع البادئ في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٨. هذه هي النقطة الأولى التي أردت أن أطرحها.

والأمر الثاني هو أنه مع شكري لجميع الوفود التي أعربت عن دعمها للرئاسة والتي وجّه بعضها كلمات مشجعة وأبدى استعداداً لمساعدة الرئيس في سياق مسيرتنا - وأشار البعض أيضاً إلى البيان التجميعي الذي عمّمناه يوم الجمعة لأغراض المناقشة التي ستعقد الأسبوع المقبل بشأن برنامج العمل - أود أن أذكّر بأن الورقة التي عمّمتها الأمانة كانت لغرض تيسير هذه المناقشات. وقد أثار البعض هذه المسألة، وأوضحنا لماذا اضطلعت سري لانكا بهذه العملية، وأعتقد أن هذا تمّ لسببين.

أولاً، مع أننا نتحدث كثيراً عن ٢٢ سنة من الجمود في مؤتمر نزع السلاح، فإن هذا لا يعني أننا لم تفعل شيئاً. لقد ظللنا نعمل؛ إلا أن عملنا هذا لم ينجح. وآمل أن يكون هذا البيان التجميعي بمثابة إشادة بتلك الجهود التي بُذلت سعياً إلى العمل، وأن تؤدي رؤيتنا لكل هذا مجتمعة على قطعة واحدة من الورق، بنداً بعد بند من بنود جدول الأعمال، إلى تذكيرنا - وإلهامنا أيضاً - بألا نتمسك فقط بتلك المقترحات، التي قُدم بعضها على هيئة حِزَم. وثانياً، نحن بحاجة أيضاً إلى التفكير خارج النطاق التقليدي والنظر في كيف يمكننا أن نبتكر ونتوصل إلى حِزَم وبرامج جديدة تأخذ في الاعتبار تغير السياق والبيئة. وهذا، في رأيي، هو المقصد الذي عُيِّن به هذا البيان التجميعي. فهو ليس مقترحاً، بل هو ورقة توفر ذخيرة للتفكير، وأحذ أن تولوها نظركم. وإني على ثقة من أنكم ستتناولونها من هذا المنطلق، وأنا عندما نجتمع في الأسبوع المقبل، سنحظى بمناقشة شاملة وجيدة بشأنها.

وأبلغني عدة وفود أيضاً بوجود تعارض، حيث إن بعض سفراء الوفود موجودون في دافوس بالفعل، وسيكونون هناك أيضاً يوم الخميس. وفي هذا السياق، قرَّرتُ ألا نعقد الجلسة العامة يوم الخميس. وسنعقد جلستنا المقبلة يوم الثلاثاء التالي، حيث يمكن لبعض من لم يتسنَّ لهم الإدلاء ببيانات أن يفعلوا ذلك عندما نبدأ. ويمكن أن نمضي بعد ذلك إلى المناقشة المتعلقة ببرنامج العمل بصيغة المناقشة غير الرسمية في البداية، ثم ندلف، إذا لزم ذلك، إلى مرحلة أكثر اتساماً بالطابع الرسمي في سياق سيرنا قدماً. ونحن منفتحون بهذا الشأن ولننظر كيف تمضي الأمور؛ وأعرب عن تقديري للروح التي سادت في المناقشات التي دارت اليوم. لقد قيل لي أن مناقشتنا اليوم كانت طويلة، بالمقارنة بالأيام الأولى في دورات أخرى، ولكني آمل أن تستمر هذه الروح طيلة مدة هذه الرئاسة وكذا طيلة مدد الرئاسة التالية هذا العام، لكي يرقى مؤتمر نزع السلاح إلى مستوى الطموحات المعقودة عليه فيصدر عنه شيء ملموس.

وبذا أختتم هذه الجلسة. وأتمنى لكم أسبوعاً طيباً وأتطلع إلى رؤيتكم مرة أخرى يوم الثلاثاء المقبل.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.